المحاضرة السادسة: النظام الرئاسي

المبحث الثاني: النظام الرئاسي.

المطلب الأول: مفهوم النظام الرئاسي

الفرع الأول: تعريف النظام الرئاسي.

الفرع الثاني: نشأة النظام الرئاسي.

المطلب الثاني: خصائص النظام الرئاسي.

الفرع الأول: وجود رئيس منتخب من الشعب يرأس السلطة التنفيذية.

الفرع الثاني: الاستقلالية والفصل بين السلطات.

المطلب الثالث: أركان النظام الرئاسي.

الفرع الأول: حصر السلطة التنفيذية في رئيس الدولة.

الفرع الثاني: خضوع المعاونون "الوزراء" لرئيس الدولة.

الفرع الثالث: الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

المطلب الرابع: تقييم النظام الرئاسي

الفرع الأول: عيوب النظام الرئاسي

الفرع الثاني: مزايا النظام الرئاسي

المطلب الخامس: أنواع النظام الرئاسي.

الفرع الأول: الأنظمة الرئاسية الديمقراطية.

الفرع الثاني: الأنظمة الرئاسية الاستبدادية.

الفرع الثالث: الأنظمة الرئاسية شبة الديمقراطية.

المطلب السادس: العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية في النظم الرئاسية.

الفرع الأول: الاستثناء الخاص بمجال التشريع.

الفرع الثاني: الاستثناء الخاص بمجال التنفيذ.

المطلب الأول: مفهوم النظام الرئاسي

الفرع الأول: تعريف النظام الرئاسي.

هو ذلك النظام الذي يكون فيه الرئيس التنفيذي مستقلا عن السلطة التشريعية، سواء بفترة حكمه، أو إلى حد كبير بخططه وعمله.

ويكون رئيس الدولة هو في نفس الوقت رئيس الوزراء، أو يخول من يقوم بالدور تحت إشرافه السياسي. ويعين الرئيس الوزراء الذين يديرون وزاراتهم إداريا ويقيلهم أيضا، وهم مسئولون أمامه.

فنوع من أنظمة الحكم يضع الهيئة التنفيذية بيد رئيس الدولة وهو رئيس الصفوة الحاكمة يعاونه مجموعة وزراء يعدون بمثابة مستشارين "وأحيانا يطلق عليهم اسم سكرتير كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية "ويكون رئيس الدولة هو رئيس الحكومة بالوقت نفسه، ويكون غير مسؤول سياسيا أمام السلطة التشريعية، ويختار رئيس الدولة "الحكومة" من قبل الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويعطي البعض تعريفا للنظام الرئاسي بإنه "ذلك النظام الذي ترجح فيه كفة رئيس الدولة في ميزان السلطات.

ولا يكون الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فصلا كاملا تماما. حيث نجد في الحكومات الرئاسية، أن السلطة التشريعية تملك الحق في توجيه الاتهام للرئيس التنفيذي أو تعزله؛ بناء على ارتكابه جريمة من الجرائم. كما أن لها أن تحبط حق الاعتراض والفيتو الذي يملكه الرئيس حسب بعض مواد الدستور.

كما يأخذ النظام الرئاسي بالمبدأ العام القاضي، بأن مدة حكم الرئيس وامتيازاته يحددها الدستور، ولا تخضع لرقابة التشريع.

ومن ثم فإن النظام الرئاسي يقوم على أساس الاستقلال والفصل– التام– بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وبالتالي عدم إمكانية تأثير إحداهما على الآخر، وهذا يؤدي بدوره إلى وجود توازن فيما بينهما؛ وذلك بحكم الاستقلال لا بحكم وسائل التأثير المتبادل بينهما، كما هو الحال في النظام البرلماني.

الفرع الثاني: نشأة النظام الرئاسي.

نشأ النظام الرئاسي أولا في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل منها إلى عدة دول أخرى، منها سويسرا، معظم جمهوريات أمريكا اللاتينية.

ويطبق بصورة نموذجية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعود النشأة التاريخية للنظام الرئاسي بصورة رئيسية إلى دستور الولايات المتحدة والذي صدر عام 1787م.

لقد كان لآراء لوك ومونتسكيو في الفصل بين السلطات تأثير كبير على واضعي دستور الولايات المتحدة الأمريكية في سنة1787 فأقاموا نظامهم السياسي على أساس ذلك المبدأ. وقد كان قصد واضعي الدستور الأمريكي اعتماد الفصل المطلق بين السلطات وتحقيق المساواة بينها، غير أن

النصوص الدستورية التي قررها أسفرت عن فصل نسبي سمح ببعض التداخل في الاختصاصات، كما أن العمل قد أدى إلى رجحان كفه السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة.

لذلك كان النظام الرئاسي يقوم على أساس فكرة إقامة نظام سياسي يعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات وهو يرجع لأفكار لوك الذي وجد – في عام1988 وهو عام الثورة في إنكلترا وإعلان وثيقة الحقوق– أن القضاة كانوا قابلين للعزل في وقت كانوا فيه خاضعين لسلطة الملك يتصرفون حسب ما يوصي إليهم به، وكانت الأمور تسير على أساس التنكيل بخصوم الملك وتبرئة أنصاره، وبالرغم من تغير وضع القضاة بعد الثورة إذ أصبحوا غير قابلين للعزل إلا بقرار من البرلمان إلا أن هذا التغير في الوضع لم يضمن لهم الاستقلال الكامل في قضائهم والحياد والنزاهة في أحكامهم لأنهم كانوا خاضعين ومتأثرين باتجاهات وميول حزب الأغلبية في البرلمان، وهذا ما دفع لوك إلى إدراج القضاء بين سلطات الدولة التنفيذية وعدم اعتباره سلطة مستقلة، لكننا نلاحظ أن القضاء أصبح بمضي الزمن سلطة مستقلة لها ضماناتها وحقوقها.

وبمرور الزمن استطاع الرئيس الأمريكي الاستئثار بالعديد من السلطات والصلاحيات مما أدى إلى رجحان كفه الرئيس باعتباره مرشح الأمة وممثل الشعب بأكمله وكذلك من خلال السلطات الممنوحة له من قبل البرلمان "الكونجرس" نفسه فالصلاحيات المالية التي يتمتع بها الرئيس قد فوضت إليه وفقا للقوانين التي صدرت بخصوص الميزانية والحساب الختامي في عام1921.

وبتوالي الأحداث وانتشار النموذج الأمريكي في الحكم والديمقراطية الأمريكية أدى ذلك إلى محاولة العديد من دول العالم نقل النموذج الأمريكي، لكن الحقيقة تشير إلى الكثير من بلدان العالم لم تنجح في مسعاها ذاك لأسباب تختلف من بلد لأخر بسبب اختلاف المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية... الخ، فالدستور والنظام السياسي هو وليد البيئة الاجتماعية وليس حدثا طارئا عليها.

ويجب الإشارة إلى أن الدستور الأمريكي وغيره من الدساتير التي آخذت بالنظام الرئاسي قد تأثرت بشكل كبير بآراء ومونتسكيو وخصوصا كتابه **روح القوانين** الذي بين فيه نظريته الخاصة بمبدأ الفصل بين السلطات.

إن النظام الرئاسي يجد مثاله الحي في نظام الولايات المتحدة الأمريكية، الذي وإن قام أصلا على مبدأ فصل السلطات، وذلك بتوزيعها على هيئات متعددة . فإنه يتميز باستقلال كل هيئة عن الأخرى إلى أقصى درجة ممكنة؛ الأمر الذي لا يحقق التعاون بين هذه الهيئات؛ فرئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية، وهو رئيس الحكومة في الوقت نفسه؛ مما يستتبع عدم وجود رئيس مجلس وزراء، ويعد الوزراء معه مجرد أداة لتنفيذ سياسة الرئيس وله أن يجبرهم على

ذلك، وهم فردياً مسؤولون أمامه، كذلك فإنه لا يوجد تعاون بين السلطات، فالسلطة التشريعية تستقل بمباشرة اختصاصاتها عن السلطة التنفيذية التي تستقل بدورها في ممارسة اختصاصها عن السلطة الأولى، ويجري اختيار رئيس الدولة عن طريق انتخاب الشعب له، وبذلك يستمد سلطته من الشعب مباشرة وليس من البرلمان، ويمر انتخاب الرئيس بأربع مراحل مختلفة ومعقدة، وعلى أساس النظام الحزبي الثنائي وعلى درجتين، وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين يطلق عليهما الكونغرس، ويتكون الكونغرس في ظل الدستور من مجلسين هما مجلس الممثلين (النواب) House of représentatives الذي يمثل الشعب الأمريكي، أي أفراد الشعب السياسي للدولة بأكمله بأن يوزع النواب على الولايات على أساس التقسيم العددي لسكانها، ويشترط في النائب أو الممثل أن يكون بالغاً من العمر 25 عاماً، وأن يكون أمريكي الجنسية منذ سبع سنوات على الأقل، ومجلس الشيوخ The Senate الذي يعد أنه المجلس الذي يمثل الولايات الأمريكية؛ إذ تقوم كل ولاية بانتخاب عضوين اثنين بغض النظر عن أهمية الولاية من ناحية المساحة أو عدد السكان، ويشترط في العضو أن يكون بالغاً من العمر 30 سنة على الأقل، ومتمتعاً بالجنسية الأمريكية منذ تسع سنوات، وأن يكون مقيماً في الولاية التي تقوم بانتخابه، ولهذا المجلس رجحان في بعض الاختصاصات على مجلس النواب، من ذلك مثلاً أن رئيس الجمهورية الأمريكية لا يحق له تعيين الوزراء وكبار العاملين في الدولة ولا إبرام المعاهدات أو إعلان الحرب أو إقرار الصلح إلا بمشورة مجلس الشيوخ advice and consent ورضاه ، وزاد من تقرب مجلس الشيوخ إلى السلطة التنفيذية أن رئيس هذا المجلس هو نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وإن كان هذا الأخير لا يتمتع بحق التصويت في المجلس إلا في حال تعادل الأصوات.

المطلب الثاني: خصائص النظام الرئاسي.

الفرع الأول: وجود رئيس منتخب من الشعب يرأس السلطة التنفيذية.

وبمتقضي هذه الخاصية يعبر الرئيس عن إرادة الشعب، ويتولى رئاسة الدولة والسلطة التنفيذية في آن واحد، كما لا يوجد مجلس للوزراء، وإنما يوجد معاونون للرئيس على اختلاف مسمياتهم من دولة إلى أخرى سواء وزراء أو سكرتارية. ويعينهم رئيس الدولة، وهو وحدة من يمكنه عزلهم.

الرئيس هو صاحب السلطة الفعلية للسلطة التنفيذية سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

على المستوي الوطني: منوط بالرئيس حماية الدستور، وتطبيق القوانين، واقتراح مشروعات القوانين.

وعلى المستوي الدولي: هو المسئول عن العلاقات الخارجية للدولة، يعين السفراء، ويجري الاتصالات الرسمية، ولذلك يطلق علي رئيس الولايات المتحدة على سبيل المثال "الدبلوماسي الأول".

الفرع الثاني: الاستقلالية والفصل بين السلطات.

حيث يقوم النظام الرئاسي يقوم على أساس الفصل والاستقلال المطلق بين السلطات، ويرجع مبدأ الاستقلالية والفصل إلى أن كل سلطة تستمد قوتها من الشعب مباشرة، فالشعب ينتخب رئيس الدولة كذلك ينتخب أعضاء البرلمان. ومن ثم فلا سلطان لسلطة على الأخرى.

كما أن رئيس الدولة لا يملك حق حل البرلمان، أو تأجيل دور انعقاده، وكذلك لا يمكنه التقدم بمشروعات قوانين.

وكذلك السلطة التشريعية منوط بها وضع التشريع ولا يمكنها محاسبة السلطة التنفيذية، فهي لا تملك حق سحب الثقة إلا في حالات استثنائية، كما هو الحال في الولايات المتحدة.

وقد حددها الدستور الأمريكي كالخيانة العظمي والكذب على الشعب. ومثال ذلك حالة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون"، حيث استقال من منصبه إثر فضيحة التجسس على معارضيه 1974.

يضاف إلى ذلك عدة خصائص هامة يمكن أن نستخلصها بإيجاز من خلال العرض السياق، وهي:

- الوزراء ليسوا أعضاء في البرلمان، وليس من الضروري أن يكونوا من حزب الأغلبية.
- قد لا تطابق سياسة الوزراء سياسة الأغلبية في الهيئة التشريعية.
- لا يقدم مجلس الوزراء برنامجا رسميا للهيئة التشريعية.
- لا يجب استقالة الرئيس ووزرائه إذا لم يلق برنامجهم التأييد من الهيئة التشريعية.
- يعتبر الوزراء رؤساء إداريين أكثر منهم وزراء.
- تتمتع السلطة التنفيذية بدرجة كبيرة من الاستقلال.

المطلب الثالث: أركان النظام الرئاسي.

تتمثل أركان النظام الرئاسي في عدة ركائز أساسية، لعل أهمها، ما يلي:

الفرع الأول: حصر السلطة التنفيذية في رئيس الدولة. (أحادية السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي)

أي أن رئيس الدولة وحدة هو من يمارس أعمال السلطة التنفيذية. حيث نجد أن رئيس الدولة في النظام الرئاسي يملك مهام السلطة التنفيذية الفعلية في شؤن الحكم دون الوزراء. إذ يمارس وحده السلطة التنفيذية وهو ما يعرف بفردية السلطة التنفيذية.

وعملية انتخاب الرئيس الأمريكي معقدة وطويلة ومدة ولايته هي أربع سنوات، ويقوم الرئيس باختيار وزرائه وهم مجرد معاونون له، لذا يطلق عليهم في الولايات المتحدة الأمريكية تسمية "السكرتارية" وهم يعملون على تنفيذ سياسة الرئيس كما رسمها وحددها.

وبناء علية فإن النظام الرئاسي يقر بفردية السلطة التنفيذية، على عكس النظام البرلماني الذي يقر بالثنائية.

الفرع الثاني: خضوع المعاونون "الوزراء" لرئيس الدولة.

حيث إن الرئيس هو من يعينهم وهو وحدة أيضا من يمكنه أن عزلهم. وهو ما يتمثل في مبدأ حرية الرئيس في تعيين وزرائه وقدرته على عزلهم، أي أن ليس للوزراء استقلال تام عن رئيس الدولة، كما أن رئيس الدولة هو المسؤول الأول عن اتخاذ القرارات وتنفيذها.

الفرع الثالث: الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

إن الأساس الذي يقوم عليه النظام الرئاسي هو مبدأ الفصل بين السلطات ولهذا المبدأ تاريخ قديم يعود إلى فلاسفة الاغريق إذ رأى افلاطون ضرورة توزيع وظائف الدولة وأعمالها المختلفة على هيئات متعددة مع إقامة التوازن والتعادل بينهما حتى لا تستبد هيئة بالحكم في الدولة فتضطرب أحوالها ويؤدي ذلك إلى حدوث ثورات وانقلابات... الخ لذلك نرى أن افلاطون قد رأى ضرورة فصل وظائف الدولة وفصل الهيئات التي تمارسها عن بعضها على أن تتعاون كلها للوصول إلى الهدف النهائي أو الرئيسي للدولة وهو تحقيق النفع العام للشعب وفي سبيل عدم انحراف هيئات الحكم عن اختصاصها وأهدافها تقرر لها بعض الوسائل الرقابية فيما بينها.

ومع أن البعض يرى أن النظام الرئاسي يقوم على الفصل التام بين السلطات. غير أنهم استخدموا عبارة الفصل بين السلطات وهم يقصدون مجرد توزيع السلطات بين هيئات مختلفة دون أن يستلزموا إقامة فصل جامد أو حواجز منيعة بين تلك الهيئات.

لقد تصور رجال الثورة الفرنسية أن الدولة التي لا تقوم على مبدأ فصل السلطات تفقد أساسها الدستوري وفسروا مبدأ الفصل بين السلطات بمعنى الفصل التام والمطلق والجامد ما بين السلطات، إذ تنفي كل علاقة أو تداخل بين الهيئات التي تتولى هذه السلطات، وفوق هذا وذاك لم يجعل رجال الثورة الفرنسية من مبدأ الفصل بين السلطات مجرد وسيلة لتحديد السلطة أو ضمانة لحريات الأفراد بل وجدوا فيه مبدأ قانونياً يسند إلى عد كل وظيفة من وظائف الدولة جزءاً منفصلاً ومستقلاً عن أجزاء السيادة الأخرى وتأسيساً لذلك تأسس أول دستور للثورة الفرنسية في 3- أيلول 1791 الذي جعل كل سلطة مستقلة تماماً عن السلطات الأخرى متأثراً بالدستور الأمريكي، وهذا ما أدى في فرنسا إلى الاستبداد وقمع الحريات وإقامة أبشع صور الإرهاب.

يلاحظ أن سلطة الرئيس تتسع في المجال التشريعي بواسطة حق الاعتراض على النصوص الصادرة عن البرلمان، وذلك قبل إصدارها، بشكل لا يُمَكن من إعادة إصدار نفس النص إلا بموافقة أغلبية الثلثين. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد نظام الاعتراض الشامل على النص كله قبولا أو رفضا، فإن دساتير أمريكا الجنوبية مثلا تعتمد صيغة الاعتراض الجزئي، أي أن رئيس الدولة يمكن أن يعترض على بعض الفصول من النص دون فصول أخرى

ومن أهم مظاهر الفصل بين السلطات حرمان السلطة التنفيذية من حق اقتراح القوانين بما يحقق التخصص الوظيفي للسلطات، وحرمان الوزراء ورئيس الدولة من الاشتراك في مناقشات البرلمان إذ هناك

استقلال عضوي بين السلطات يمنع من الجمع بين منصبي الوزير والنائب في البرلمان، بالإضافة إلى حرمانهم أيضا من حل المجلس النيابي، ويقابل ذلك حرمان البرلمان من حق سحب الثقة من الرئيس أو وزرائه.

حيث تستقل السلطة التنفيذية في أداء مهامها استقلال شبه مطلق، فالرئيس يمارس الوظيفة التنفيذية ويقرر على قدم المساواة مع البرلمان فهو يستمد سلطته المباشرة من الشعب وكذلك ينفرد بتعين الوزراء، وإقالتهم وتقرير مسؤوليتهم أمامه فلا يكون لهؤلاء الوزراء أية علاقة مباشرة مع البرلمان. فلا يحق لهم الجمع منصب وزير ونائب في البرلمان ولا يحق لهذا الأخير مساءلة أو استجواب أو محاسبة الوزراء أو سحب الثقة منهم.

وتستقل السلطة التشريعية في أداء وظيفتها دون إشراك السلطة التنفيذية معها، فلا يحق لرئيس الدولة دعوة البرلمان إلى الانعقاد أو تأجيل اجتماعه أو إنهاءه، كما لا يحق له حل البرلمان ولا التقدم باقتراح مشاريع القوانين ولا يحق للوزراء حضور اجتماع البرلمان بصفتهم الوزارية.

– إذ ليس من حق أيهم التدخل في أعمال الأخرى، وتتمثل مظاهر هذا الفصل فيما، يلي:

– لا يجوز الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان.

– لا يجوز للوزراء دخول البرلمان لشرح سياسة الرئيس، أو الدفاع عنها أو حتى لمناقشتهم من جانب البرلمان.

– ليس من حق رئيس الجمهورية اقتراح القوانين على البرلمان.

– ليس من حق السلطة التنفيذية إعداد مشروع الميزانية، فالبرلمان هو الذي يعد الميزانية العامة للدولة عن طريق لجانه الفنية، ويقوم بمناقشتها وإقرارها.

– كل ما يسمح به من جانب السلطة التنفيذية، هو تقديم تقرير سنوي يبين الحالة المالية للدولة، ومصروفات الحكومة في السنة المنقضية واحتياجاتها للسنة الجديدة.

– لا توجد رقابة من جانب البرلمان على رئيس الجمهورية والوزراء، فرئيس الجمهورية غير مسؤول سياسيا أمام البرلمان.

– وكذلك لا يجوز للبرلمان أن يوجه أسئلة أو استجوابات للوزراء، كما لا يجوز له مساءلتهم سياسيا وطرح الثقة بهم للتصويت وإقالتهم، فالوزراء ليسوا مسؤولين سياسيا سوى أمام الرئيس وحده، الذي قام بتعيينهم وله وحده حق عزلهم، أما من الناحية الجنائية، فرئيس الجمهورية والوزراء يمكن أن يكونوا موضع اتهام ومحاكمة أمام البرلمان عن الجرائم التي يرتكبونها.

– ليس للسلطة التنفيذية أي رقابة على البرلمان، فلا يجوز لرئيس الجمهورية حق دعوة البرلمان لاجتماعاته السنوية العادية.

– لا يجوز للرئيس حل البرلمان، بينما حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان يتحقق في النظام البرلماني كسلاح يقابل ويوازن حق البرلمان في تحريك المسؤولية السياسية للوزراء، ولكن في النظام الرئاسي لا يحق لرئيس الجمهورية حل البرلمان.

– لا يحق للبرلمان مساءلة الرئيس أو وزرائه من الناحية السياسية.

وبناء علية فإن النظام الرئاسي يعمل على إقامة الفصل التام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويستهدف النظام الرئاسي من ذلك تحقيق المساواة الكاملة بين السلطتين واستقلال كل سلطة عن الأخرى بشكل كامل.

ولكن إذا كانت القاعدة أو الأصل العام هو الفصل المطلق، إلا أن هناك ثمة حالات استثنائية قد وردت في الدستور الأمريكي، تمثل نوعا من التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولكنها تبقى حالات استثنائية ومحدودة للغاية وهي كالآتي:

-1 إمكانية دعوة الرئيس للكونجرس للانعقاد في حالة ظروف استثنائية.

-2 حق الرئيس في توجيه رسالة إلى الكونجرس يلفت نظره إلى الاهتمام بالتشريع في موضوع معيّن.

-3 لوزير المالية الحق في إرسال تقرير سنوي إلى الكونغرس عن الحالة المالية بما فيها تقدير المصروفات للسنة القادمة.

-4 لرئيس الجمهورية حق الاعتراض التوفيقي للقوانين الذي يطلق عليه حق الفيتو.

-5 لمجلس الشيوخ الحق في اتخاذ بعض قرارات الرئيس.

-6 لمجلس النواب حق توجيه الاتهام للرئيس و نائبه و محاكمته أمام مجلس الشيوخ وهي اختصاصات قضائية للكونجرس تسمى إجراءات الأومبشمنت.

-7 كما نجد أن رئيس مجلس الشيوخ هو نائب رئيس الدولة؛ يملك حق التصويت في حال تعادل أصوات النواب.

المطلب الرابع: تقييم النظام الرئاسي

الفرع الأول: عيوب النظام الرئاسي

من الأمور التي تؤخذ على النظام الرئاسي:

- إن تطبيق هذا النظام الذي يقوم على الفصل بين السلطات غير ممكن لأنه يعني كالفصل بين أجزاء الجسم البشري، لان الاتصال بين السلطات الثلاث اتصالا عضويا.

- إعطاء الرئيس سلطة وقوة واسعه، من خلال سيطرته القانونية والفعلية على السلطة التنفيذية، وما يترتب عليه من تركيز للسلطة، وعدم تمثيل مختلف الجماعات الموجودة على الساحة السياسية. فهو يؤدي إلى الاستبداد في دول عالم الجنوب أي استبداد السلطة التنفيذية وهيمنة الرئيس سياسيا ودستوريا في الحياة الوطنية وإعادة انتخابه لأكثر من مرة.

- في حالة انتخاب رئيس الدولة من حزب ما، وانتخاب المجلس من أحزاب المعارضة، قد يؤدي ذلك إلى شلل الحياة السياسية وتعطيل بعض القرارات. حيث يؤدي النظام الرئاسي إلى خلق خلافات سياسية في أوقات الانتخابات؛ نتيجة لأهمية مركز رئيس الجمهورية.

- هناك خطر من حدوث تصادم، عندما تكون السلطة التنفيذية والتشريعية من حزبين مختلفين.

– عدم إعطاء الرئيس ووزرائه حق اقتراح القوانين وتقديمها للبرلمان للمصادقة عليها، تحول السلطات الواسعة للرئيس إلى أوتوقراطية غير مرغوب فيها.

– إنه يلغي مبدأ المسؤولية السياسية مما يعني إمكانية التهرب من المسؤولية وصعوبة معرفة المسؤول الحقيقي عن الخطأ.

– يرى روسو أن فيه تجزئة للسيادة، وذهب آخرون مثل بعض الفقهاء الالمان كجيلنك ولاباند والفرنسي العميد ديكي إلى القول، إن الفصل بين السلطات يؤدي إلى هدم وحدة الدولة.

ويذكر بعض المفكرين العرب أن الأنظمة العربية وبشكل عام هي نظم محافظة وهي على النقيض من النصوص الدستورية والقانونية لا تسمح بتغيير قمة النظام السياسي والهياكل الأساسية بنحو سلمي وكاستجابة لمطالب الرأي العام، بل إن الأدهى من ذلك إنه ليس هناك تغير لأي نظام سياسي عربي قد تم بصورة سلمية ومن خلال عملية ديمقراطية سلمية، وإنما يكون التغير إما عن طريق العنف المسلح أو الوفاة الطبيعية. ولذلك فالنظام الرئاسي يزيد من الغطاء الدستوري والقانوني للاستبداد بالسلطة والديكتاتورية.

الفرع الثاني: مزايا النظام الرئاسي.

على الرغم من العيوب التي تم توجيهها للنظام الرئاسي الا أن له بعض المزايا نذكرها كالأتي:

– في النظام الرئاسي يتولى الرئيس السلطة التنفيذية ويكون مسؤولا أمام الشعب، كما أن الفصل بين السلطات تحرر الرئيس من تغول السلطات الأخرى. كل ذلك يعطي فرصة للرئيس المنتخب أن ينظر لمصلحة الدولة علي المدى البعيد، ومن ثم يتيح النظام الرئاسي للدولة الاستقرار والاستقلال التشريعي والتنفيذي. حيث يتميز النظام الرئاسي بالنشاط والفعالية والقوة، تحرر الرئيس والسلطات المختلفة من القيود.

– يعطي سلطات عالية للرئيس، يكون لها قيمة عالية، خاصة في وقت الأزمات والحروب.

– جُلّ عمل الوزراء ووقتهم مخصص لإدارة وزاراتهم، بعيدا عن العمل البرلماني.

– تقييم السلطة التنفيذية متروك للانتخابات وليس للتشريع؛ مما يمكن من رسم سياسة إدارية نشطة دون أيّ خلل أو ضغط على النشاط السياسي من التشريعي.

– تأثير الروح الحزبية على التشريع قليل، فهم يدلون بأصواتهم في معظم القضايا بحرية واستقلال.

– توفير الاستقرار السياسي لمرحلة انتخابية كاملة.

– تأمين استقرار الحكومة بغض النظر عن الاتجاهات الحزبية المعارضة.

– يوفر فرصة أفضل لعمل الحكومة وحرية الحكومة وفي المقابل يوفر للبرلمان حرية الحركة والمناقشة فللبرلمان سلطة مهمة لعل أبرزها يتركز في المسائل المالية.

– إن الرئيس في النظام الرئاسي يتمتع بشعبية كبيرة وهيبة مهمة لأنه مرشح الأمة ومنتخب من الأمة بشكل مباشر وهذا ما يعفي الرئيس من الولاءات الضيقة.

– إنه نظام ناجح في البلدان ذات التجربة الديمقراطية المتكاملة والتي يكون فيها مستوى النضوج والوعي السياسيين عاليا .لأن الديمقراطية لا تكتفي برسم حدودها لما يحق أو لا يحق أن تفعله، ولكنها أيضاً تحكم على بعض الأفكار والمعتقدات التي تجد لها مكاناً في أذهان بعض الأفراد من الشعب، بل يجري في بعض الأحيان السماح للعنصرين بالتظاهر والتعبير ضد هذه الجهة أو تلك باسم الديمقراطية وحرية الفكر وهذا غير موجود في كثير من دول العالم الأخرى.

المطلب الخامس: أنواع النظام الرئاسي.

بناء على ما سبق يُشتق من النظام الرئاسي (وفقا لطبيعة تطبيقه) أنظمة رئاسية ديمقراطية، وأنظمة رئاسية استبدادية، وأنظمة خليط بين هذا وذاك.

الفرع الأول: الأنظمة الرئاسية الديمقراطية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على النظام الرئاسي الديمقراطي، حيث نري حسن التطبيق لهذا النظام، والذي يتمثل في الاستقلال الفعلي بين السلطات، وعدم تغول أحدي السلطات الثلاث على الأخرى، فلكل منها صلاحيتها وأعمالها المنوط بها إتمامها علي الوجه الأمثل، مما يحقق استقرار الدولة ويحقق الرفاهية لمواطنيها.

ومثال ذلك أيضا بعض دول أمريكا اللاتينية، مثل: الأرجنتين، فبرغم تغليب السلطة في يد الرئيس، وتدخل الجيش في الحياة السياسية، فإنه وجدت أحزاب سياسة تنافس على الحكم، وثمة احترام للحقوق للحريات العامة.

الفرع الثاني: الأنظمة الرئاسية الاستبدادية.

وينتشر هذا النوع من الأنظمة الرئاسية الاستبدادية، في دول امريكا اللاتينية نتيجة لتدخل الجيش في الحياة السياسية، وتقييد الحريات العامة، واستخدام كافة الطرق والوسائل المختلفة لتحجيم المعارضة وتهميشها.

ومثال ذلك: كوبا إبان حكم باتيستا(1933: 1959)، وذلك قبل الإطاحة به نتيجة ثورة الكوبيتين.

الفرع الثالث: الأنظمة الرئاسية شبة الديمقراطية.

تعتبر دولة المكسيك بعد دستور 1917، خير مثال علي النظام الرئاسي شبه الديمقراطي، حيث سارت على خطي الدستور الأمريكي، حيث تحولت لدولة فيدرالية، وطابقت نفس أحكام دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن سبب اندراج نظام المكسيك تحت النظام شبة الديمقراطي، باعتباره خليطا بين النظام الرئاسي الديمقراطي والنظام الرئاسي الاستبدادي، هو سيطرة حزب واحد على جميع مناحي الحياة السياسية وهو: "حزب الثورة التأسيسي".

المطلب السادس: العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية في النظم الرئاسية.

يتميز النظام الرئاسي بصفة عامة بالفصل التام بين السلطات، وبالتالي عدم تغول أي سلطة على الأخرى.

فلا يمكن للسلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الدولة، أن يعد مشروعات القوانين، أو حل البرلمان أو التدخل في أعماله أو تأجيل أدوار انعقاده.

كذلك السلطة التشريعية المنوط بها وضع التشريعات والقوانين، لا يمكنها التدخل في أعمال السلطة التنفيذية، أو سحب الثقة من الحكومة، إلا في حالات استثنائية خاصة، مثل: الخيانة العظمي أو الكذب على الشعب.

فنجد على سبيل المثال في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية يقوم الرئيس علي التنفيذ، والكونجرس على التشريع، وكلاهما مسئول أمام الشعب.

ومن ثم فإن الرئيس هو صاحب مسؤولية جنائية فقط كالخيانة العظمي، ولكنه مسؤول سياسيا أمام البرلمان، وكذلك فإن المهام التشريعية منوط بها مجلسي الشيوخ والنواب.

وتتداخل العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولكن وفق حالات استثناءات معينه، منها:

الفرع الأول: الاستثناء الخاص بمجال التشريع.

ينفرد الكونجرس الأمريكي بالمهام التشريعية، والرئيس ينفرد بمهام التنفيذ، وبالتالي لا يوجد تداخل فيما بينهما. ولكن الدستور الأمريكي وضع بعض الاستثناءات لضمان استمرارية النظام ومرونته.

إذ يمكن للرئيس الاعتراض وإعادة القوانين للبرلمان لإعادة النظر فيها، وفي حالة موافقة الأغلبية البرلمانية يتم اعتماد القانون دستوريا.

الفرع الثاني: الاستثناء الخاص بمجال التنفيذ.

من المعلوم أن التنفيذ من مهام الرئيس، ولكن الدستور الأمريكي أعطى استثناء على ذلك، وهو حق البرلمان في أن يصادق على المعاهدات الخارجية التي يبرمها الرئيس، ورقابة السياسة الخارجية للدولة.

وكذلك الرقابة على تعيين كبار موظفي الدولة الفيدرالية وأعضاء المحكمة الفيدرالية العليا، والموظفين الدبلوماسيين في الخارج.